التنمية الإنسانية: التعريف والمفاهيم والسياق الأوسع

يوجز هذا الفصل مفهوم وتعريف التنمية الإنسانية بالصورة التي ابتكرتها وأشاعتها تقارير التنمية البشرية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشرح كيف أصبحت التنمية الإنسانية الآن تقاس عادة بمؤشر التنمية البشرية المبني على أربعة متغيرات تشمل العمر المتوقع عند الميلاد ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المسلّم به أن مفهوم التنمية الإنسانية أعم من أي مؤشر من مؤشراته. ويبين الفصل بعد ذلك كيف أن التنمية الإنسانية، في سياق أوسع، تشمل خيارات إضافية تضم حريات الإنسان وحقوق الإنسان والمعرفة. ويناقش الفصل عدداً من الحريات الضرورية لرفاه الإنسان. ويعرض اقتراحاً لمقياس قد يساعد في قياس المتغيرات الأساسية الأخرى التي لها تأثير على التنمية الإنسانية (الإطار 1-6). ويُختتم هذا الفصل بإيضاح طرق استطلاع الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير، للمعنى الأعم للتنمية الإنسانية في الإطار العربي.

الناس هم الثروة الحقيقية للأمم. والهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. وغالباً ما تُنسى هذه الحقيقة في خضم الانشغال الآني بتكديس السلع والمال.

وقد حجب الانشغال بالنمو الاقتصادي وبناء الثروة والغنى المادي حقيقة أن التنمية في نهاية المطاف تتعلق بالناس. ولسوء الطالع، أخرج هذا الانشغال الناس من مركز النقاش والحوار حول التنمية إلى أطرافها.

وقد كان نشر التقرير الأول للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 محاولة لعكس هذا الاتجاه عن طريق عرض مفهوم التنمية الإنسانية وتجميع مؤشر مركب لها ومناقشة مضامين السياسات ذات الصلة، ونجح التقرير في التأثير على نهج النظر إلى التنمية ومعالجة القضايا التي تثيرها.

تعريف التنمية الإنسانية

يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة – بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته. فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها.

الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة.

وتمثل التنمية الإنسانية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر.

تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص.

أولاً تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها (الإطار 1-1). ولا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً لضمان

الإطار 1-1

معادلة التنمية الإنسانية

تنطوي عملية توسيع الخيارات الإنسانية على ارتباطها محوريا بموضوعين: القدرات والفعاليات[1] من جانب ، والفرص المتاحة من جانب آخر .

أما فعاليات الإنسان فإنها تشير إلى تلك الأمور القيمة التي يقوم أو يتمتع بها الإنسان مثل التمتع بالتغذية الجيدة أو الحياة المديدة أو المشاركة والمساهمة في أعمال المجتمع .

وفي الجانب الآخر فان القدرات الخاصة لكل إنسان تنطوي على منظومة مختلفة من الفعاليات التي يحققها الإنسان. فهي تعكس الحرية التي يمارسها الإنسان لتحقيق هذه الفعاليات. وتوسيع خيارات الإنسان يعني تكوين وتعزيز قدراته. ويمكن عمل هذا من خلال تنمية الموارد البشرية: الصحة والتغذية الجيدتين والتعلم بما فيه اكتساب المهارات.

غير انه لا يمكن استخدام القدرات إن لم تتوفر الفرص لذلك سواء كان ذلك على سبيل التمتع أو الإنتاجية أو المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويمكن خلق الفرص الاقتصادية من خلال الحصول على الموارد المنتجة مثل القروض وفرص التشغيل. كما أن الفرص السياسية تحتاج إلى حياة سياسية وظروف متاحة .

وعليه فان التنمية الإنسانية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات الإنسانية بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكّنة للإنسان من إعمال قدراته الإنسانية

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990

1 يعكس مفهوم الفعاليات مختلف الأشياء التي يثمن الفرد عملها أو كونها. وتتفاوت الفعاليات المرغوبة من تلك الأولية، مثل التغذية الكافية وتفادي المرض، إلى نشاطات أو حالات مركبة مثل القدرة على المشاركة في حياة المجتمع، أو الاستمتاع باحترام الذات. وتمثل التوليفات البديلة من الفعاليات التي يمكن للفرد تحقيقها قدرة الفرد. وهكذا، فإن القدرة هي صنف من الحرية، حرية تحقيق توليفات الفعاليات المرغوبة.

الإطار 1-2 **الدخل والنمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية**

الدخل وسيلة مهمة للتنمية الانسانية، ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. ويجب أن تترجم منافع الدخل من خلال شتى النشاطات إلى تحسين جوانب رفاه الإنسان المختلفة.

وعليه، فإن النمو الإقتصادي ضروري، ولكنه ليس كافيا، للتنمية الإنسانية.

نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1996 فإن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه، وقد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، قد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستدام. إن النمو الإقتصادي الذي يقضي على فرص العمل ويكتم أصوت الناس ويكون قاسيا وغير متأصل أو مستدام، لن يؤدي إلى تنمية الإنسانية.

وإذا كان الدخل لا يمثل خلاصة لحياة الإنسان، فإن عدم وجوده لا يمكن أن يمثل وحده الحرمان الإنساني. وعليه فإن الفقر من منظور التنمية الإنسانية متعدد الجوانب أيضا. فانعدام الدخل أو فقر الدخل ليس إلا مظهراً واحداً من الفقر الإنساني ولكن الحرمان يمكن أن يقع أيضا في ميادين أخرى- حياة قصيرة أو معتلة، عدم معرفة القراءة أو الكتابة، المنع من المشاركة، الشعور بعدم الأمان الشخصي، إلخ.

إن الفقر الإنساني أعم من فقر الدخل.

المصدر: جاهان، عام 2000

التوازن المناسب بينهما، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما.

ثانياً، كما أشير ضمناً، ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة، وإن كانت هامة، وليس بوصفها هدفاً نهائياً للتنمية (الإطار 1-2). فالدخل يسهم إسهاماً هاماً في رفاه الإنسان، بمفهومه الواسع، إذا حولت منافعه إلى حياة أفضل متعة، إلا أن زيادة الدخل ليست غاية في حد ذاتها.

ثالثاً، يهدف مفهوم التنمية الإنسانية، بتركيزه على الخيارات، إلى الإشارة ضمناً إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضرورياً من أجل تحسين نتائجها.

وفي التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، من قِبَل الناس. وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية. ويعني القول «التنمية من أجل الناس» أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس. والقول «التنمية من قبل الناس» يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.

التنمية الإنسانية: مقاربة شاملة

النظر إلى التنمية من منظور التنمية الإنسانية ليس بجديد. ففكرة أنه ينبغي الحكم على الترتيبات الاجتماعية بمدى تعزيزها للمنافع الإنسانية فكرة تعود على الأقل إلى عهد أرسطو، الذي قال: «من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى لتحقيقها، فهي مفيدة فحسب بقصد الحصول على شيء آخر». وقد دعا إلى التمييز بين الترتيب السياسي الخيِّر والترتيب السياسي السيء على أساس النجاح أو الفشل في تسهيل قدرات الناس على أن يعيشوا حياة مزدهرة. ففكرة الحياة الإنسانية الأفضل كهدف حقيقي لكل الأنشطة الإنسانية كانت موضوعاً متكرراً في كتابات معظم الفلاسفة الأوائل.

وفي التراث العربي خصص ابن خلدون فصلاً كاملاً في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية. واعتبر أن مكاسب الإنسان المتأتية عن عمله وسعيه تكون له معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، أما إن زادت عن الضرورة والحاجة فتعتبر رياشاً ومتمولاً. كذلك ميز ابن خلدون بين الكسب الذي تعود منفعته على الإنسان وبين الكسب الذي لا يحصل له به منتفع. أما الأول فهو ما ينفق في مصالح الإنسان وحاجاته ويسميه الرزق مقتدياً بحديث نبوي شريف «إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت»، ومقتبساً فلسفة المعتزلة الذين اشترطوا في تسمية الكسب رزقاً أن يكون مكتسباً بصورة شرعية ولذلك أخرجوا الغصوبات والحرام كله عن أن يسمى شيء منه رزقاً . وربط ابن خلدون الرزق بالعمل الإنساني وأنه لابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. بل ربط التقدم الحضاري (العمران) بأسره بالأعمال الإنسانية بقوله: إعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بانقاص العمران تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة

الإطار 1-3 **تأثير تقارير التنمية البشرية**

تناولت تقارير التنمية البشرية، كمواضيع لها، على مدى أكثر من 12 عاماً سلسلة من القضايا الرئيسية. وتتراوح هذه المواضيع من الإنفاق العام على التنمية الإنسانية إلى المشاركة إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. كما عالجت هذه التقارير قضايا مثل نوع الجنس والتنمية الإنسانية، والفقر الإنساني، والتنمية الإنسانية في عالم متعولم، وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، والتكنولوجيا من أجل التنمية الإنسانية.

وقد كان لهذه التقارير وتحليلاتها وبياناتها ومناقشات السياسات تأثيرات هامة على فكر التنمية وتطبيقاته. أولاً، استهلت نقاشاً وحواراً على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياساتهم. ثانياً، شجعت على تجزئة مؤشرات التنمية الإنسانية المتنوعة على أساس نوع الجنس، والمناطق، والمجموعات العرقية، إلخ. وقد أوضحت هذه البيانات أوجه التفاوت والتباين داخل البلد الواحد وأعانت الحكومات على توجيه الموارد الضرورية لصياغة السياسات المطلوبة. ثالثاً، استخدم المطالبون بالتنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني هذه التقارير كوثائق لدعم مطالبهم. رابعاً، جرى الاضطلاع بأبحاث جامعية هامة لتوسيع حدود التنمية الإنسانية، من حيث الأطر التحليلية والمؤشرات والعمل الإحصائي والتوصيات الخاصة بالسياسات. خامساً، استخدمت تقارير التنمية البشرية كمراجع في الجامعات والمعاهد العلمية.

وقد ترتب على نشر تقارير التنمية البشرية العالمية، إصدار أكثر من 260 تقريراً وطنياً للتنمية البشرية في أكثر من 120 بلداً. وقد أصدر بعض هذه البلدان هذه التقارير لأكثر من خمس سنوات. وأصبحت هذه التقارير محفزات هامة للاستراتيجيات والسياسات الوطنية، كما أصبحت مستودعات للبيانات المبتكرة وأدوات لمناصرة قضايا التنمية.

المصدر: جاهان، عام 2001

الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية.

ويمكن أن نجد نفس الانشغال في كتابات الرواد الأوائل عن القياس الكمي في الاقتصاد: وليام بيتي وغريغوري كينغ وفرانسوا كويسني وأنطوان لافوازيه، وجوزيف لاكرانغ، وهو من مؤسسي استخدام وحساب الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. وهي أيضاً واضحة في كتابات رواد الاقتصاد السياسي: آدم سميث وديفيد ريكاردو وروبرت مالتس وكارل ماركس وجون ستيوارت ميل.

فكرة التنمية الإنسانية، كما قدمت في التقرير الأول عن التنمية البشرية لعام 1990, امتداد لذلك التقليد الطويل، الذي حجب عن الأنظار حديثاً. وهي ترفض مساواة الناتج القومي الإجمالي بالتنمية، ومن ثم تحويل نمط فكر التنمية عن مساره. فهي تضع الناس حيث يجب أن يكونوا – في مركز النقاش والحوار حول التنمية. وقد أحدثت أثراً فاق توقعات آبائها المؤسسين في عام 1990 (الإطار 1-3).

ومفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان. فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمُدخل في عملية التنمية، ولكن ليس كمنتفعين منها. ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان، ولكن ليس على خياراتهم. وينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنتفعين ولكن ليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم. أما التنمية الإنسانية فهي باشتمالها على جميع هذه الجوانب، تمثل نهجاً أكثر شمولاً تجاه التنمية.

قياس التنمية الإنسانية

إن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من أي من مقاييسه المقترحة. ولا يستطيع أي مقياس مقترح لأي مفهوم أن يعكس كلياً ثراء واتساع ذاك المفهوم.

مبدئياً، الخيارات الإنسانية ونتائجها لا نهاية لها وتتغير بمرور الزمن. ولكن على كل مستويات التنمية، توجد ثلاثة عناصر أساسية، هي العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. فإذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية، تظل فرصاً عديدة أخرى بعيدة المنال.

ولذلك، فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1990, جمّع مؤشراً مركباً، هو مؤشر التنمية البشرية، على أساس هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية الإنسانية. ويضم مؤشر التنمية البشرية أربعة متغيرات – العمر المتوقع عند الميلاد ليمثل بعد الحياة الطويلة والصحية؛ ونسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية ليمثلا بعد المعرفة؛ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاساً بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق.

ويمكن إبداء عدد من الملاحظات حول مؤشر التنمية البشرية. أولاً، إن مقياس التنمية البشرية ليس مؤشراً شاملاً للتنمية الإنسانية. ونظراً لأنه يركز فقط على العناصر الأساسية الثلاثة التي أجملت فيما سبق، فإنه لا بد وأن يعجز عن الإحاطة بعدد من الأبعاد المهمة الأخرى للتنمية الإنسانية. ثانياً، المؤشر مركب من نتائج التنمية على الأجل البعيد. وعليه، فليس باستطاعته أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو يقيس الإنجازات الإنسانية على الأجل القصير. ثالثاً، المؤشر مقياس متوسط وبالتالي فإنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان. ويمكن أن تؤدي تجزئة مؤشر التنمية البشرية من حيث النوع والمناطق وأعراق المجموعات الإثنية إلى إظهار المجالات التي تمس الحاجة إلى العمل فيها، وهو ما تخفيه المتوسطات. رابعاً، لا يدخل الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل ذاته، بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

تكوّن كل المعلومات الكمية عن التنمية الإنسانية ومختلف المؤشرات التي تؤلفها ما يمكن تسميته النظام المحاسبي للتنمية الإنسانية. ولهذا النظام المحاسبي بُعد محدود يركز على مجالات محددة ضيقة وبعد واسع يركز على مجالات واسعة. فحينما يركز مقياس التنمية البشرية على بعض أبعاد التنمية الإنسانية فإنه يمثل البعد المحدود للنظام المحاسبي. بينما تمثل كل البيانات والمعلومات عن مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية البعد الواسع لهذا النظام.

وعليه، فإن مجال مقياس التنمية البشرية محدود. فهو لا يستطيع أن يقدم صورة كاملة للتنمية الإنسانية في أية حالة. ولا بد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة كي نحصل على رؤية شاملة. ولذلك فإن النظام الحسابي للتنمية الإنسانية هو الذي يرسم الصورة الكاملة، وليس مؤشر التنمية البشرية. مع ذلك، فإن لمؤشر التنمية البشرية قوته. ومع أنه مقياس بسيط، إلا أنه بخلاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان على نحو أوضح قضايا رفاه الإنسان الأوسع.

إن فكرة التنمية الانسانية ترفض مساواة الناتج القومي الاجمالي بالتنمية.

تعجز المقاييس التقليدية للتنمية البشرية عن الإحاطة الشاملة بالمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية.

الإطار 1-4

أمارتيا سن: التنمية بوصفها حرية

ينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية الإنسانية. وتتمثل التنمية في القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس ويلجم ممارستهم لأعمالهم. ونقول هنا إن إزالة التعسف ضرورية جداً للتنمية.

إلا أن فهم الصلة بين التنمية والحرية على نحو أفضل يتطلب تجاوز هذا الإدراك المبدئي، على أهميته. فالأهمية الأصيلة لحرية الإنسان، باعتبارها الغاية الأسمى للتنمية، تتكامل بقوة مع فاعلية حريات معينة في تعزيز حريات أخرى. والصلات بين أنواع الحريات المختلفة سببية وتؤكدها التجربة. فعلى سبيل المثال هناك دليل قوي على تضافر الحريات الاقتصادية والسياسية، خلافاً لما نقوله أحياناً عن تنافرهما. كما أن الفرص الاجتماعية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وهي خدمات قد تستدعي عملاً حكومياً، تكمّل الفرص الفردية في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتساعد أيضاً على دعم مبادرتنا لنتغلب على ما نعاني من حرمان.

وإذا كانت نقطة البدء في النهج هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية للتنمية، فإن نطاق تحليل السياسات يكمن في إقامة صلات تجعل فكرة الحرية متسقة ومتماسكة باعتبارها المنظور الذي تسترشد به عملية التنمية.

المصدر: سن، المقدمة، 1999.

توسيع السياق: الحرية والمعرفة والمؤسسات

الحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان.

حرية الإنسان مفهوم متعدد الأبعاد، يتجاوز الأبعاد الأساسية كما يقيسها مقياس التنمية البشرية. فالتمتع بحياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة هدفان عامان، ولكن للناس خيارات وتطلعات أخرى خاصة بأسلوب عيشهم وطبيعة مجتمعهم. ومفهوم التنمية الإنسانية يشمل خياراتٍ وأهدافاً أخرى، وعمليات ونتائج يقيِّمها الناس عالياً، وهي تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، والفرص التي تمكِّن الإنسان من أن يكون مبدعاً ومنتجاً ومتمتعاً باحترام الذات وحقوق الإنسان المكفولة من جهة أخرى. ويؤكد مفهوم التنمية الإنسانية أيضاً توسيع الخيارات في هذه الميادين.

وفي المجال المجتمعي والثقافي في العالم العربي، هذه الخيارات الأوسع، المتعلقة بالحرية وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة والقرائن المؤسسية خيارات حاسمة. وما من مفهوم للتنمية الإنسانية يمكن أن يكون هاماً وفعالاً إلا إذا عالج هذه القضايا الخطيرة، تحليلاً وتجريباً.

الإطار 1-5

قياس الحرية

منذ عام 1972/ 1973، ومؤسسة فريدوم هاوس، وهي منظمة أمريكية غير حكومية، تقوم بنشر تقييم سنوي لحالة الحرية في بلدان ومناطق العالم. ويأخذ هذا التقييم شكل مقياس عددي يقيس مدى توافر نطاق واسع من الحريات السياسية والحقوق المدنية التي يتمتع بها الناس فعلاً وليست في الوثائق والسياسات المعلنة فقط. وبدون التسليم بصحة مضمون ومنهجية تقييم فريدوم هاوس، يمكن استخدام مؤشر الحرية كتوصيف عام لمدى توافر الحقوق والحريات الضرورية للحكم الصالح.

وترد في الإطار 1-6 محاولة لضم مؤشر الحرية ومتغيرات رئيسية أخرى إلى مقياس التنمية البشرية. وللتوصل إلى قيم لمؤشر الحرية، جرى تحويل مقياس فريدوم هاوس بحيث تتراوح قيمته بين الصفر (تعبيراً عن انعدام الحريات) وواحد (تعبيراً عن التمتع الكامل بالحريات). ويتوقع أن يرتبط مؤشر الحرية الناتج ارتباطاً معتدلاً وإيجابيا بمؤشرات التنمية الاجتماعية.

حرية الإنسان

كما لوحظ سابقاً، فإن التنمية الإنسانية مرتبطة عضوياً بحرية الإنسان. وتشدد التنمية الإنسانية على تعزيز القدرات الإنسانية، التي تعكس حرية الناس في تحقيق الأشياء المختلفة التي يرون أنها قيّمة. وبهذا المعنى، التنمية الإنسانية هي الحرية. ولكن هذه الحرية، أي القدرة على تحقيق أشياء ذات قيمة لدى الناس، لا يمكن استعمالها إن لم تتوفر الفرص لممارستها. وتُكفل هذه الفرص من خلال حقوق الإنسان التي تدعمها وتكفلها المؤسسات الأساسية – المجتمعات المحلية والمجتمع والدولة.

فالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان يدعم كل منهما الآخر، ولهما قاسم مشترك: حرية الإنسان. التنمية الإنسانية، بتحسينها القدرات الإنسانية، تخلق القدرة على ممارسة الحرية؛ وحقوق الإنسان، بتوفيرها الهياكل الضرورية، تخلق الفرص لممارسة الحرية. فالحرية هي الضامن وهي الهدف للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، كليهما.

أما الفقر والاستبداد، أو محدودية الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، أو إهمال الخدمات العامة والتعصب أو قمع الدولة فهي مصادر رئيسية للحرمان الإنساني وبالتالي لإنكماش الحرية. وكثير من مظاهر هذه المشاكل قديم لكن البعض جديد؛ وكثير منها يمكن أن يلاحظ، بشكل أو آخر، في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. والتغلب على هذه المشاكل جوهري لممارسة التنمية. (الإطار 1-4).

في سياق هذا النهج الأوسع لتحقيق الرفاه ولأسباب عملية أمكن التعرف على خمس حريّات وسائلية[2] جديرة بالإعتبار في صياغة السياسات، تساهم مباشرة وتتكامل، في بناء القدرة على الحياة في حرية. وهذه الحريات هي:

- **الحريات السياسية**، تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضاً القدرة على مراقبة السلطات ونقدها، والتمتع بحرية التعبير السياسي ووجود صحافة حرة؛

- **التسهيلات الاقتصادية**، التي يمكن فهمها على أنها الطرق التي تعمل وفقها الاقتصادات

(2) تعريب instrumental freedoms

لتوليد فرص الدخل وتحسين توزيع الثروة؛

- **الفرص الاجتماعية**، التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية، واللذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة أفضل، كما تشير إلى ضمانات الشفافية والأمن الحمائي؛

- **ضمانات الشفافية**، التي تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على هؤلاء من الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه؛

- **الأمن الحمائي**، الذي يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع.

وجميع هذه الحريات الوسائلية لها أهمية خاصة في نطاق العالم العربي، ليس لذاتها فحسب، ولكن أيضاً بوصفها خيارات مهمة حاسمة للتنمية الإنسانية.

اكتساب المعرفة

اكتساب المعرفة له قيمة في حد ذاته، وهو أيضا وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان. وأصبح الآن مقبولاً بصورة عامة أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري. وعليه فهناك تكامل مهم بين اكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية للمجتمع. وهذا التكامل قوي بشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، التي أضحت تستند بصورة متزايدة إلى المعرفة الكثيفة والتغير السريع في متطلبات الإنتاج من حيث المهارات التي ترتكز عليها القدرة على المنافسة الدولية، وستزداد أهميتها أكثر في المستقبل.

وعلى هذا الأساس، فإن قلة المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة و ليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في عالم اليوم.

الإطار المؤسسي

من المسلّم به أن معالجة وكفالة حقوق الإنسان وحريات الإنسان يتوقفان بشكل حاسم على الإطار المؤسسي. وينطبق الأمر نفسه على النشاط في اكتساب المعرفة. ولأن قضايا حرية الإنسان واكتساب المعرفة ذات أهمية كبرى للتنمية الإنسانية في المنطقة العربية، فإن إدراك أهمية البيئة المؤسسية واختيار الإطار المؤسسي المناسب لذلك مسألتان حاسمتان لتحقيق التنمية.

وفيما يتصل بحريات الإنسان، من البديهي أن دور الفرد هو الأساس في نهاية المطاف. ولكن المسألة التي لا مناص منها تتمثل في أن حرية الفرد في لعب دوره تحددها (تعزيزاً أو تقييداً) الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتاحة. وينطبق هذا على جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية. ويوجد في العالم العربي تكامل عميق بين عمل الفرد والترتيبات الاجتماعية. وعليه من المهم التسليم بمركزية حرية الفرد ودور الترتيبات المؤسسية والاجتماعية في مدى الحرية ومدى انتشارها، والنظر إلى حرية الفرد على أنها التزام اجتماعي.

فضلاً عن ذلك، تعتمد الحريات الوسائلية الخمس السالفة الذكر، كل بطريقتها الخاصة، على فعالية مختلف المؤسسات التي يوفرها المجتمع العربي للأفراد لكي يسعوا إلى تحقيق الحياة التي لديهم ما يدعوهم لتقديرها. فاحترام حقوق الإنسان ومشاركة الناس الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية ينبغي أن تكون العناصر الأساسية في السياق المؤسسي للتنمية الإنسانية في العالم العربي.

وفيما يتصل باكتساب المعرفة، فإن الاستعمال المألوف لمصطلح رأس المال البشري يدل على التوجهات و المعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد بصورة أساسية من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية. ولكن مفهوم رأس المال الذي يتسق مع مفهوم التنمية الإنسانية المناسب للعالم العربي أوسع كثيراً من رأس المال البشري على المستوى الفردي، وحتى أرحب على المستوى المجتمعي.

ولعل من الأدق في العالم العربي اعتماد مصطلح رأس المال الإنساني ليدمج مفاهيم رأس المال المجتمعي والفكري والثقافي في مفهوم لرأس المال عماده الأنساق التي تنظم البشر في بنى مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي وعوائده والتي من بينها مستوى رفاه الإنسان. وسيشكل الجمع بين رأس المال البشري ورأس المال المجتمعي مفهوماً لرأس المال جديراً بالاقتران بمفهوم التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

ونظراً للأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين واكتساب المعرفة في مجتمع المعلومات

إن قلة المعرفة، وركود تطورها، يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية.

إن ''فجوة المعرفة'' و ليس ''فجوة الدخل'' أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في عالم اليوم.

الإطار 1-6

نادر فرجاني: نحو قياس أفضل للتنمية الإنسانية-مؤشر للتنمية الإنسانية

استقر أن مقياس التنمية البشرية ذائع الانتشار يقصر عن التعبير عن غنى مفهوم التنمية الإنسانية. بل أن ذيوع مقياس التنمية البشرية قد أفضى في أحيان إلى قصر مفهوم التنمية الإنسانية على تنمية الموارد البشرية، وهو خلط مؤسف. و قد أشرنا إلى هذا القصور في الفصل الأول، وأكدناه في الفصل الثاني عندما عرضنا نواقص التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، نواقص مهمة في منظور التنمية الإنسانية، ولكن لا يظهر لها تأثير على موقع بلد ما على مقياس التنمية البشرية.

وعلى هذا، أضحت الحاجة ماسة لبناء مقياس بديل للتنمية الإنسانية باعتباره مهمة جوهرية لحركة التنمية الإنسانية. في هذا المنظور، يتعين فتح الباب للاجتهاد في قياس التنمية الإنسانية.

ويتوخى هذا التحليل الاستطلاعي بدء عملية ابتكارية يمكن أن تنتهي إلى بناء مقياس كاف للتنمية الإنسانية. ولا ريب في أن الأرض التي يتعين استطلاعها وعرة مما يفرض إبداعاً، ومثابرة في آن.

ويتبنى التحليل الحالي أسلوباً بسيطاً فيستخدم طريقة سهلة ومرنة ولكن قوية للتأليف بين عدة مؤشرات للتنمية الإنسانية في مقياس مركب، قاعدة بوردا. ولا تتطلب هذه الطريقة في المؤشرات المستخدمة إلا أن تمكن من التوصل إلى ترتيب سليم للبدائل (البلاد في حالتنا) على جانب التنمية الإنسانية الذي يعبر عنه المؤشر، وتقضي الطريقة بأن مجموع رتب كل بديل على المؤشرات الداخلة في التحليل يمثل ترتيباً كاملاً للبدائل بحيث يمكن اعتبار القاعدة دالة رفاه اجتماعي صحيحة (داس جوبتا، بالإنكليزية، 1993). وسوف نسمي مجموع الرتب مؤشر التنمية الإنسانية ونرتب البدائل (البلدان) الداخلة في التحليل على أساسه.

ولا يسفر هذا الإجراء إلا عن ترتيب للبلدان على المقياس المحسوب. وهي نتيجة اعتبرناها كافية لتحقيق غرض وضع مسألة تحسين قياس التنمية الإنسانية على جدول أعمال حركة التنمية الإنسانية. ومع ذلك، يسهل حساب قيم لمؤشر التنمية الإنسانية[3].

وتعبّر المؤشرات المستخدمة في هذا التحليل، جزئياً، عن هموم التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، فتضم بالإضافة إلى القدرتين البشريتين الأساس: العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة من خلال التعليم، مؤشرات للنواقص الثلاث المعوقة للتنمية الإنسانية في البلدان العربية، فضلاً عن التعبير عن المساهمة في التنمية الإنسانية على صعيد العالم من خلال إدخال مؤشر لحجم المساهمة في التلوث البيئي في الكوكب، معبراً عنها كفعاليات، ومن ثم قدرات بشرية أو حريات. وعلى هذا، فإن المؤشرات المقترحة تتمتع بمصداقية مفهومية في التعبير عن التنمية الإنسانية من ناحية، كما تتمتع بعالمية المغزى، فكل منها يمكن تعريفه، ويكون ذا مغزى، لأي بلد في العالم، من ناحية أخرى. كذلك كان توافر بيانات عن المؤشر لعدد كبير من بلدان العالم معياراً لإدخال المؤشر في التحليل.

فالمؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية (البديل) هي:

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس عام للصحة في مجملها.
- التحصيل التعليمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مقياس التنمية البشرية،
- مقياس الحرية[4]، تعبيراً عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، وكي يعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية، إلى حين تتوافر قياسات أفضل لمدى الحرية.
- مقياس تمكين النوع، كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في المنطقة العربية.
- الاتصال بشبكة الانترنت، مقاساً بعدد حواسيب الانترنت الاساسية Internet hosts للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات الدولية (التوصل لتقانات المعلومات والاتصال الحديثة) احد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر، ولكي يعكس قصور المعرفة في المنطقة العربية.
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري)، معرفة كعقوبة، حتى يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم[5].

والنتيجة، أن مجموعة المتغيرات الستة توفر، في تقديرنا، نقطة انطلاق جيدة لبناء مؤشر للتنمية الإنسانية[6]. وعليه، فالاقتراح جدير، بالمحاولة والتشذيب!

كما هو متوقع، فإن المتغيرات الأربعة – العمر المتوقع عند الميلاد، والتحصيل التعليمي، ودرجة الحرية، ومقياس تمكين النوع – ترتبط ارتباطاً موجباً بمقياس التنمية البشرية وببعضها. أما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي عرفناها سلبياً لتعكس الإضرار بالبيئة، فترتبط ارتباطاً سالباً بكل المؤشرات الأخرى.

ومن الناحية البنائية، يتكون مؤشر التنمية الإنسانية البديل من القدرتين الإنسانيتين الأساس: الصحة واكتساب المعرفة من خلال التعليم. ويمكن القول أن هاتين القدرتين تشكلان النواة الصلبة للتنمية الإنسانية.

وقد كان استبعاد الدخل مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية نسبة إلى الدخل في البلدان العربية من ناحية، إضافة إلى إنهاء الاعتماد على متوسط الدخل في مؤشر للتنمية الإنسانية[7]. حيث يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية الإنسانية اعتبار القدرات الإنسانية، خاصة الحرية، وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساس لتمكين البشر. ولهذا، فإن استبعاد الدخل من مؤشر التنمية الإنسانية يمثل فراقاً جوهرياً مع مقياس التنمية البشرية، وفي منظور مفهوم التنمية الإنسانية، تحسيناً أكيداً.

وجلي أن التمتع بالحرية للجميع يستبعد إضعاف أية مجموعة فرعية، سواء كانت النساء أو الفقراء أو أقلية عرقية أو دينية. وعليه، فإن التمتع بالحرية للجميع ينطوي على تقوية النساء. ولكن، حيث يبقى إضعاف النساء معوقاً مهماً للتنمية الإنسانية في مناطق كثيرة من العالم، وفي المنطقة العربية خاصة، تقوم ضرورة في تقديرنا لإدخال مؤشر لتقوية النساء، صراحة، في مؤشر للتنمية الإنسانية. ويترتب على هذا الإجراء زيادة وزن مؤشر الحرية بالتأكيد على بعد المساواة حسب النوع.

---

(3) مع ملاحظة أن ترتيب الدول على قيم المؤشر يمكن أن يختلف عنه حسب قاعدة بوردا، الترتيبية، وفقاً لصيغة حساب القيم.

(4) راجع الإطار (1-5)

(5) نعلم صعوبة التوصل لمقياس متكامل للبيئة. وليس القصد هنا تقديم مقياس لحالة البيئة في البلد المعني، ولكن إدخال مؤشر على صحة البيئة والمسؤولية البيئية لبلد ما تجاه باقي البشر في العالم. ومن حيث تعد القدرة على المشاركة في حياة المجتمع أو التمتع باحترام الذات قدرات إنسانية، فإن القدرة على التمتع بمستوى منخفض من ثاني أكسيد الكربون يعد هو الآخر قدرة، في مصطلح التنمية الإنسانية.

(6) جميع البيانات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2000، وتعود إلى العام 1998 فيما يتصل بمؤشرات التحصيل التعليمي، والاتصال بشبكة الإنترنيت، وتوقع الحياة عند الميلاد، وإلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، عن العام 1996. ولكن رجعنا إلى مقياس تمكين النوع في تقرير التنمية البشرية للعام 1995 لأنه يضم المؤشر محسوباً لعدد أكبر من البلدان.

ويؤدي أحد المتغيرات المقترحة إلى تقليص البيانات المتوفرة حول بلدان العالم. فقد كان مقياس تمكين النوع متاحاً لعدد من البلدان في العالم يبلغ 113 بلداً فقط (بما فيها 14 بلداً عربياً). وبالمقارنة، كانت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون متاحاً لعدد 172 بلداً (منهم 18 بلداً عربياً) في حين كانت بيانات التحصيل التعليمي والعمر المتوقع عند الميلاد متاحة لعدد 174 (منهم 12 بلداً عربياً). ويعني هذا النقص ضرورة العمل على توافر البيانات اللازمة لحساب مقاييس تمكين النوع، كأولوية مهمة في مهمة تحسين البيانات والمعلومات عن التنمية الإنسانية على صعيد العالم. ونتيجة لذلك، لم تتوافر بيانات حول المتغيرات الستة، جميعها، سوى لعدد من البلدان يبلغ 111 بلداً فقط، منهم 14 بلداً عربياً، وهي البلدان التي ستقدم نتائج التحليل بشأنها.

(7) في الأذهان الاقتصادوية، يعد هذا المنحى ضرباً من الهرطقة، رغم أن فساد مؤشر الدخل للفرد كمقياس لرفاه الإنساني أمر مستقر بلا أدنى شك.

ويعبر استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة (التحصيل التعليمي والاتصال بشبكة الإنترنيت[8]) عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية الإنسانية، التي ركزنا عليها طوال التقرير، من ناحية، والأهمية الحرجة لتقانات المعلوماتية والاتصال في عصر الترابط الكوكبي هذا، من ناحية أخرى. ويعني وجود المتغيرين، إحصائياً، إعطاء وزن مضاعف في بناء مؤشر التنمية الإنسانية، مقارنة بالصحة (الممثلة بمؤشر واحد: توقع الحياة عند الميلاد)، تعبيراً عن أهمية المعرفة لبناء التقدم من ناحية، وعن نقص التعليم (المعرفة) مقارنة بالصحة في البلدان العربية، من ناحية أخرى.

وتعد القدرة الإنسانية على التمتع ببيئة صحية، على المستوى المجتمعي، مؤشراً على المسؤولية المجتمعية تجاه بيئة الكوكب.

والمتوقع أن استخدام مجموعة المؤشرات المقترحة سيعاقب البلدان العربية، مقارنة بمقياس التنمية البشرية المعتاد. إلا أننا لا نعتبر هذا التقليل من موقع البلدان العربية وجه قصور مهم. والواقع أن بلداناً أخرى ستعاقب نتيجة لاستخدام هذه المؤشرات الستة، ومن بينها دول تتربع على قمة مقياس التنمية البشرية المعتاد، ويمثل هذا العقاب جزاءً عادلاً لمساهمتها المرتفعة في الاحتباس الحراري، نتيجة لارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها مفسداً لبيئة الكوكب كله.

والأهم، في تقديرنا، هو أن موضع أي بلد على هذه المؤشرات، مجتمعة، يتحدد بعدد من المعايير عالية المصداقية حسب مفهوم التنمية الإنسانية في عصر العولمة، كما نفهمه. بعبارة أخرى، على بلدان العالم، عربية أو غيرها، إن أرادت أن تحتل موقعاً متقدماً على التنمية الإنسانية، معبراً عنها بمؤشر التنمية الإنسانية، أن تنجز عالياً على المؤشرات الستة المعتبرة: الحرية للجميع، شاملة تمكين المرأة، اكتساب المعرفة، شاملاً التمكن من تقانات المعلوماتية والاتصال، وتحسين الصحة وإصحاح البيئة.

قيم مؤشر التنمية الإنسانية

للتعرف على نتائج تبنى أسلوب القياس المقترح هنا، نفحص، بقدر من التفصيل، قيم مؤشر التنمية الإنسانية.

يرتبط مؤشر التنمية الإنسانية الناتج، إيجابياً وبقوة، بمقياس التنمية البشرية (معامل ارتباط الرتب= +0,904). ولعل في هذا الارتباط القوي بين المؤشرين دليل على انتمائهما إلى العائلة نفسها من مقاييس التنمية.

إلا أن مواقع البلدان منفردة، على مؤشر التنمية الإنسانية اختلفت تماماً عنها على مقياس التنمية البشرية[9]. وتنعكس إعادة الترتيب هذه، على مستوى مناطق العالم، معبراً عنها بمتوسط ترتيب بلدان المنطقة على كلا المقياسين في شكل 1-1 و 1-2 مع ملاحظة أن الرتبة الأعلى تمثل موقعاً أسوأ من التنمية البشرية.

و تحتل السويد قمة مؤشر التنمية الإنسانية، في حين تنزل مرتبة كندا إلى رقم 3 (من 111 – كانت 1 من 174 وفقا لمقياس التنمية البشرية، 1998). ولكن لا تظهر الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو فرنسا، أو ألمانيا، ضمن مواقع القمة العشرة في مؤشر التنمية الإنسانية، و من الناحية الأخرى تتواجد البلدان الاسكندنافية بقوة في مواقع القمة العشر على مؤشر التنمية الإنسانية .

وبين البلدان العربية الأربعة عشر التي دخلت في حساب المؤشر، تقع أربعة بين أقل عشرة قيم لمؤشر التنمية الإنسانية (سورية، و السودان و موريتانيا و العراق). و تقع الأردن و الكويت و لبنان و الإمارات على الترتيب في رأس قائمة البلدان العربية على مؤشر التنمية الإنسانية، وتليهم المغرب و جزر القمر، ثم مصر، تليهم تونس. و ربما يعكس هذا الترتيب التفاوت في الرفاه الإنساني بين البلدان العربية إجمالا، على نحو أفضل من ترتيب مقياس التنمية البشرية.

وكما يتوقع، تتدهور مواقع جميع البلدان العربية، بدرجات مختلفة، عند الانتقال من مقياس التنمية البشرية إلى مؤشر التنمية الإنسانية، لكن الكويت و الإمارات المتحدة و العراق و سورية، بصفة خاصة، يتدهور موقعها بدرجة كبيرة. على الجانب الآخر فقط الأردن وجزر القمر يستبقيان، في الأساس، موقعيهما النسبي على كلا المقياسين.

هل يعاني مؤشر التنمية الإنسانية من عيوب منهجية؟

قد يعيب البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس اعتبارات شبه فنية من مثال أنه يجمع بين متغيرات كمية و متغير يقوم على الانطباع. و يجب معرفة أن هذا الجمع لا يثير، عند من يعرفون، مشكلة فنية من أي نوع. والأهم أن نعلم أن هذه هي طبيعة الظاهرة التي نريد قياسها. فالتنمية الإنسانية ظاهرة مركبة تسمح بعض مكوناتها بالقياس الكمي المباشر، بينما لا يتيح البعض الآخر إلا مقاربات انطباعية. فالحرية على سبيل المثال هي قيمة، والاستمتاع بالحرية هو في النهاية إحساس. وفي المرحلة الراهنة لتطور العلم الاجتماعي، تقارب القيم والأحاسيس عبر الانطباعات. وحتى يمدنا العلم الاجتماعي بوسائل أفضل لمقاربة القيم والأحاسيس فعلينا، إن أردنا الإخلاص لمفهوم التنمية الإنسانية، الاعتماد على المتاح لنا. وفي هذا المنظور فان العيب المدعى ليس إلا تأكيدا لإخلاص مؤشر التنمية البشرية (البديل) لمفهوم التنمية الإنسانية. و بالمقارنة فان الاقتصاد في مقياس التنمية البشرية المعتاد على المتغيرات الكمية يؤثر ميزة فنية ساذجة على الإخلاص للمفهوم.

و كما ورد تكرارا في التقرير فان مقياس الحرية المستخدم هنا تشوبه عيوب كثيرة. و لا ريب أن هناك مجال شديد الاتساع للتوصل إلى قياس أفضل للحرية باعتبارها المعيار النهائي للتنمية[10]. والمنظمات الدولية و على وجه الخصوص، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدعوة للعمل الجاد في هذا المجال، و

الشكل (1-1)
متوسط ترتيب مناطق العالم على مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية

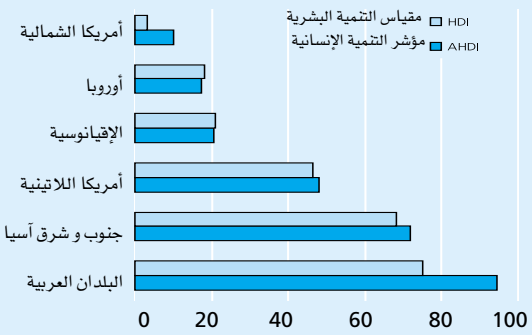

الشكل (1-2)
ترتيب 111 بلداً على أساس مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية

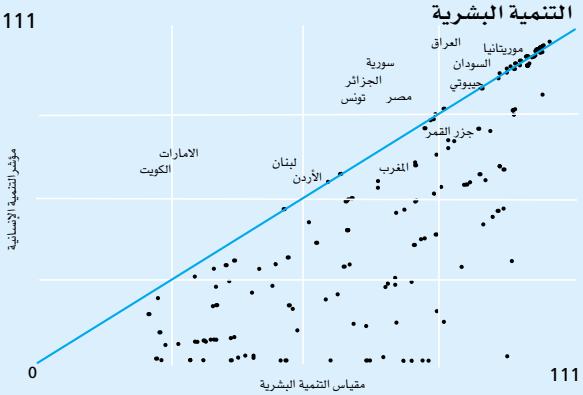

(8) قد تكون هناك مؤشرات أفضل على التوصل لتقانات المعلومات والاتصال من عدد حواسيب الإنترنت للسكان، ولكن ينتظر أن تكون جميعها عالية الارتباط بالمؤشر المتخذ هنا.

(9) إنه يجب ملاحظة أن الموقع النسبي لأي بلد على مقياس التنمية البشرية المورد هنا قد لا يقابل موقعه النسبي على قيم مقياس التنمية البشرية الوارد في تقرير التنمية البشرية للعام 2000 نتيجة لاختلاف عدد البلدان الداخلة في التحليل (111 هنا و174 هناك) ولأن الترتيب على مقياس التنمية البشرية الوارد هنا تحدد باستعمال قاعدة 'بوردا' للتوصل لرتب على مقياس التنمية البشرية، دون حساب قيمة المقياس، وعلى مؤشر التنمية الإنسانية.

(10) تبدو اتجاهات واضحة لتحسين قياس الانطباعات عن ظواهر مثل الحرية، لعل أعمها تأسيس القياسات على انطباعات عامة الناس عوضا عن بعض 'الخبراء' في الغرف المغلقة.

لتخصيص الموارد و الطاقات اللازمة لذلك. و الأمل أن تتوفر أعداد تالية من تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية على تقديم قياسات أفضل للحرية، على الأقل في البلدان العربية.

كما قد ينتقد البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس أنه يخصص أوزانا متساوية لكل من المؤشرات الستة الداخلة في تكوينه، رغم أنها قد لا تحمل الأهمية نفسها حسب وجهة نظر أو أخرى.

فقد يقول أحد أنصار مدخل الموارد البشرية: أليس توقع الحياة عند الميلاد، كمؤشر عام للصحة أهم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؟ ويرد أحد المتحمسين للبيئة في الكوكب: (ليس بالضرورة، و قد يزيد الأول: لا خلاف في أن توقع الحياة عند الميلاد يعلو اكتساب المعرفة، أو الحرية قيمة، فتفادي الموت هو الغريزة البشرية الأولية).

ونرد بأن تفادي الموت قد يكون فعلا هو الغريزة البشرية الأولى، و لكنه لا يحتل بالضرورة، على سلم القيم الإنسانية، المكانة الأعلى، و يمكن التساؤل، مشروعا: هل تمثل إطالة الحياة تحت القهر و الاستعباد ميزة أم عقابا ؟ لقد أجاب شهداء الحرية عبر التاريخ، على هذا التساؤل، تصويتا بحياتهم. ومن وجهة نظر أخرى، حيث تحقق في البلدان العربية، وفي غيرها من البلدان النامية، إنجاز غير منكور في إطالة أمد الحياة، فمن الطبيعي أن يتحول الاهتمام الآن من أمد الحياة إلى التمتع بنوعية حياة أفضل. لا خلاف في أن الوضع المثال هو أن يقترن طول الحياة بالحرية و الكرامة الإنسانية. وتعبيرا عن ذلك يضم مؤشر التنمية الإنسانية المقترح كلا مؤشري توقع الحياة عند الميلاد ومستوى التمتع بالحرية.

وكما ينبغي أن يكون معلوما، فان افتراض تساوى الأوزان يعبر عن الفرض الإحصائي القائل بتساوي الجهل، بمعنى أنه عندما لا يوجد مبرر قوى، بناء على معلومات،لاختلاف الأوزان، يفترض تساويها. و هذا هو الافتراض المتبع في تركيب مقياس التنمية البشرية المعتاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد أجرينا تحليلا للعوامل – المكونات الرئيسية[11] باعتباره أحد الأساليب الموضوعية لتحديد أوزان تأليف عدد من المتغيرات في مؤشر مركب يقرب ظاهرة معينة، على قيم المؤشرات الستة الداخلة في تكوين مؤشر التنمية الإنسانية لاختبار افتراض تساوي الأوزان. وقد تمخض التحليل عن تقارب الأوزان المقترحة على أساس هذا التحليل[12] وهي نتيجة لا تخطىء افتراض تساوي الأوزان كثيرا.

العمل المستقبلي، جدول أعمال للابتكار في قياس التنمية الإنسانية

استشرف هذا التحليل أبعاد أسلوب بديل يمكن أن يتمخض عن قياس أفضل للتنمية الإنسانية، غير أن جدول الأعمال الباقي ضخم، فهناك حاجة قوية للتطوير والتحسين،في تعريف المؤشرات وفي قياسها، وفي تركيب المقاييس وعليه، ينتهي هذا التحليل بدعوة لبدء عملية نشطة وجسور لإعمال الإبداع في قياس التنمية الإنسانية.

وعلى وجه الخصوص، تتبدى الحاجة ملحة لدفع الجهود القطرية و الدولية لتحسين البيانات و المعلومات عن التنمية الإنسانية عامة، و مسائل الحرية و النوع خاصة.

ولعل ضعف مؤشرات الحرية، و الحكم بوجه عام، من أشد معوقات القياس الكافي للتنمية الإنسانية، و يتطلب التغلب على هذه العقبة في تقديرنا تعبئة برنامج دولي لتحسين قياس الحرية على صعيد العالم. و كما أدى البرنامج الدولي لتعادل القوة الشرائية إلى إعادة الاعتبار لمؤشر الدخل في المقارنات الدولية للرفاه و التنمية، يحتاج تحسين قياس الحرية لجهد دولي مماثل و حري بمنظومة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المحوري في هذا الجهد.

الشكل شكل (1-3)
ترتيب البلدان العربية على أساس مؤشر التنمية الإنسانية، ومقياس التنمية البشرية

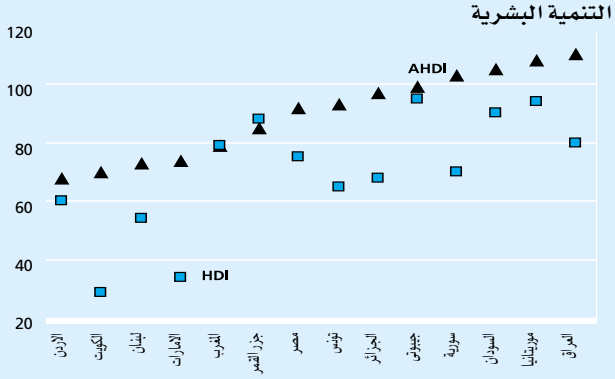

والخيارات البيئية، يجدر النظر في اعتماد مؤشر للتنمية الإنسانية يتضمن هذه العناصر كافة ويكون أكثر شمولاً من مقياس التنمية البشرية المعتمد. إذ لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي ولا مقياس التنمية البشرية في الحسبان صراحة هذه الخيارات الهامة.

تقرير التنمية الإنسانية العربية

يخلص التقرير في الفصل الثاني إلى استنتاجات هامة حول حالة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في نهاية القرن العشرين بتطبيق معايير التقدم الممثلة بمقياس التنمية البشرية وعدد من المؤشرات الأخرى المرتبطة بالحرية وتمكين المرأة والمعرفة. ويبين التقرير أن ضعف السياق المؤسسي في المجتمع وفجوة المعرفة وقصور الحريات الإنسانية تشكل أكثر العوائق خطورة على التنمية الإنسانية في المنطقة العربية.

وتعالج الفصول، من الثالث إلى الثامن، ما ينبغي فعله لتخفيف القيود وزيادة الفرص في ميادين مهمة جداً للتنمية الإنسانية، لا سيما للأجيال القادمة، وذلك بالتركيز على الإجراءات المناسبة لبناء وتوظيف وتحرير

(11) Principal-components factor analysis
(12) جاءت الأوزان المقترحة للمتغيرات الستة على النحو التالي: 0,45 ، 0,38 ، 0,44 ، 0,36 ، 0,45 ، 0,35

الإطار 1-7

حيدر عبد الشافي: نحو تنمية إنسانية عربية

يكتسب مفهوم التنمية الإنسانية أهمية خاصة في السياق العربي، حيث أنه يعكس بُعدين. الأول مادي يتصل بتلبية الحاجات الإنسانية كما تعكسها قياسات الدخل والتعليم والصحة من خلال استخدام مؤشرات كمية للتنمية الإنسانية. والثاني نوعي من حيث المشاركة والديمقراطية والحريات وحكم القانون المتسق مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فإشباع الحاجات الأساسية يصون الكرامة الإنسانية ويكتسب أهمية كبيرة في إطار الشعوب التي كانت مستعمرة ومستغلة. وتزداد أهمية البعد المادي بزيادة الفقر في العالم العربي في ظل الاستقطاب الاجتماعي المتفاقم والهدر المتواصل للموارد على حساب الأجيال العربية الحالية والقادمة. فأحد متطلبات التنمية المحافظة على الثروة الوطنية ومنع نفادها ببناء الاستدامة.

وتمتلك البلدان العربية إمكانيات هائلة تمكنها من تحقيق مستويات معيشية تخدم مصالح جميع شعوبها، لا سيما لو حققت هذه البلدان التكامل الاقتصادي وعمقت التجارة العربية البينية. ويشكل التكامل الاقتصادي العربي أداة هامة للتغلب على التبعية والضعف ويجعل العولمة مفيدة للمصالح العربية، سعياً للاعتماد على الذات.

وبينما يشكل التكامل الإقليمي كتلة اقتصادية عربية في عصر التكتلات الاقتصادية الضخمة، فإنه يضمن أيضاً عودة الموارد العربية لمنفعة الشعب العربي والمساعدة على التغلب على الفقر المتزايد.

هناك علاقة أساسية وجدلية بين صلاح الحكم والتنمية. ويواجه العرب خيارات أخلاقية في غاية الأهمية في بيئة تنافسية وأنانية وطموحات فردية. وهذه الدوافع تحوّل الجهود عن المصلحة العامة وتعرقل عملية التنمية.

وفي بعض البلدان العربية، شكل غياب الديمقراطية القائمة على المشاركة والتعددية والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة عقبة في طريق عملية التنمية. وهذا لا يعني إنكاراً للإنجازات التي تحققت في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والسياسية والثقافية.

رغم ذلك، فإن إعطاء الديمقراطية أولوية متدنية لم يساعد على دعم المشاركة والوحدة الضرورية بين الجهات المدنية و السياسية في البلدان العربية.

وفي تقييمي، لا يزال هذا العجز في الديمقراطية تحدياً حتى يومنا هذا، على الرغم من بعض الإشارات التي تعد بالتحرك نحو إقامة مجتمعات أكثر حرية في بعض الحالات. فإعطاء هذه القضية الاهتمام الخاص الذي تستحقه، سيساعدان على خلق المشاركة الصحيحة بين القطاعات الرسمية والخاصة والمدنية، وعلى تحسين تطور الرؤيا التنموية التي تشمل مصالح الفقراء والمهمشين.

إن دعم الأنظمة المتعددة الأحزاب وحرية الصحافة والنقد البناء وإجراء الانتخابات الدورية تمثل جميعها آلية هامة للمحافظة على الحرية وتقوية ثقة الناس في قدراتهم وفي مستقبلهم. فحماية حقوق المواطنة من خلال سلطة القانون التي تربط المواطن الفرد، بواسطة حقوقه أو حقوقها، بالدولة من شأنها أن تكفل إيجاد ثقة متبادلة وأن تتصدى للتغريب والتهميش.

القدرات الإنسانية. وينظر الفصل الثالث في عناصر الحياة والصحة والبيئة. ويدعو الفصل الرابع بقوة إلى بناء القدرات الإنسانية من خلال التعليم ويقترح مبادئ توجيهية ومجالات عمل للإصلاح في هذا المجال. ويناقش الفصل الخامس كيف يمكن استخدام اكتساب المعرفة لبناء مجتمع المعرفة العربي. كما يناقش الفصل السادس قضايا النمو، والتشغيل والفقر، والطريقة الأفضل لاستخدام القدرات الإنسانية في تعزيز النمو، ومعالجة البطالة والفقر. ويبرز الفصل السابع مسألة إصلاح الحكم والإطار المؤسسي للتنمية الإنسانية كأساس ضروري لتحرير إمكانات الناس في المنطقة العربية. ويمتد هذا الإطار المؤسسي، في حالة المنطقة العربية إلى منظور التعاون العربي الذي يناقش في الفصل الثامن.